

الفصل السادس

شمال إفريقيا في العصر الحديث

« الفرنسيون في الجزائر — الفرنسيون في تونس — الفرنسيون
والاسبان في مراکش ، الايطاليون في ليبيا — استقلال دول
شمال إفريقيا »

الفصل السادس

شمال افريقية في العصر الحديث

شهدت افريقية تغيرات سياسية هامة منذ أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر ، وكان لهذه التغيرات رد فعل قوى على المظهر الحضارى فى هذه الرقعة من العالم . ففى مصر لم يكن النظام المملوكى قادراً على الصمود أمام رغبة القوى الأجنبية فى احتلال مصر ومن ثم تمكن الفرنسيون من الاستيلاء على الدلتا فى نهاية القرن الثامن عشر غير أن رغبة بريطانيا أبعاد منافسيهم عن مصر مهدت الطريق لارتقاء محمد على عرش مصر فى عام ١٨١١ .

فى هذه الفترة تحولت مصر الى دولة مستقلة حديثة بعد أن كانت مجرد ولاية عثمانية متأخرة من ولايات القرون الوسطى ذلك بالإضافة الى أن مصر وضمت يدها على السودان ومن ثم تحولت السيادة التركية على موانئ البحر الأحمر الى سكان مصر .

ولقد غزا محمد على السودان فى عام ١٨٢٠ حيث أسقط سلاطين الفوج فى سنار ، وكان غرضه الرئيسى هو تزويد الجيش المصرى بعناصر سودانية ، واستغرت حملات محمد على جنوب الخرطوم ثلاثين عاماً غزا فيها البلاد الدنكا والشوك والبارى وذلك بعد أن أقام فى عام ١٨٣٩ مركزاً حريباً فى غندكرو .

وفى الخمسينات أقيمت عدة بيوت تجارية أهلية فى الخرطوم ، عاصمة

السودان الجديد وتمكنت من أن تأخذ تجارة الرقيق من الحكومة كما تمكنت أيضا من السيطرة على تجارة العاج التي كانت حينئذ تجارة رائجة واسعة الانتشار قد حاول ~~بيكر~~ أن يسيطر فيما بعد على هذه التجارة وذلك بدفع الحدود المصرية الى الجنوب من غندكرو أو الى أوغندة الشمالية حيث لاقى في هذا الصدد نجاحا محدودا . وقد أدرك غوردون الذي خلفه كجأكم للمديرية الاستوائية أن التوجيه الصحيح للجنوب هو الشمال وليس صوب الساحل الشرقي وبالرغم من ذلك فقد بادت محاولات مصر للتوغل جنوبا بالفشل ، قبل أن تضع ثورة المهدي في عام ١٨٨١ نهاية لحكم مصر في السودان عموما (١) . أما داخل مصر نفسها فتغير المظهر الزراعي اذ تحولت نظم الري وملكية الأراضي والادارة والضرائب الى أنظمة جديدة ، كما أدخلت زراعة المحاصيل الصيفية ، فدخلت زراعة القطن والنييلة وقصب السكر (٢) .

وقد أدى ضعف خلفاء محمد علي الى فتح أبواب مصر أمام المخامرين الأوروبيين الراغبين في الثراء وذلك لكي ينهبوا اقتصاد البلاد فأستطاع لبريطانيون في خلال الخمسينات من القرن الماضي مد خط حديدي بين الاسكندرية والقاهرة ثم مد خط آخر الى السويس وذلك تسهيلا لسرعة نقل البريد الى الهند (٣) .

وفي عام ١٨٦٩ فتحت قناة السويس لتصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر

(1) Longrigg ' S.H. 'The Middle East, A social geography, Lonben 1958, p . 73 .

(٢) لدراسة الوضع الاقتصادي والتغيرات الزراعية التي انابت مصر في هذه الفترة ارجع الى Issawi, C. ' Egypt - an Economic and Social analysis, London, 1947 and la couture (J) Egypt, intransition, Lonben, 1958 Issawi, (C) Egypt at mid century, London, 1954

(3) Early Cromer, Modern Egypt, Lonben, 1905, Vol. 2, p. 310

ولتقدم للعالم طريقاً ملاحياً جديداً أقصر من الطريق الطويل الذى كان يدور حول رأس الرجاء الصالح إلى الهند . وقد كان ثمن القناة بالنسبة لمصر غالياً إذ كلفها فقدان حريتها والخضوع للنفوذ الفرنسى والبريطانى .

وقد أدت التغيرات والأحداث السياسية التى طرأت على مصر إلى سلسلة من النتائج على ساحل شمال إفريقيا إذ احتلت فرنسا الجزائر فى عام ١٨٣٠ بحجة القضاء على أعمال القرصنة التى كانت لا تزال أثارها موجودة بين عامى ١٧٩٣ و ١٨١٥ ، فى حين سارع الأتراك فى إستعادة نفوذهم على طرابلس فى عام ١٨٨٥ وأعلن الفرنسيون حمايتهم على تونس فى عام ١٨٨١ .

أما مرا كش فنظراً لإهمية موقعها الجغرافى على البحر المتوسط فقد ظلت محافظة على استقلالها حتى القرن العشرين إذ لم تجزأ أى من بريطانيا أو فرنسا أو أسبانيا على التدخل فى الأمور المراكشية خوفاً من إثارة بقية الدول ، هذا على الرغم من أن الخلافات القبلية كانت تقسم مرا كش وتمزقها منذ أيام السعديين .

الفرنسيون فى الجزائر :

هذا وقد اقتصر التدخل الأوروبى المباشر فى شؤون شمال إفريقيا خلال القرن ١٩ على نشاط فرنسا فى الجزائر غير أنه بينما كان من السهل على الفرنسيين الأسنيلاء على مدينة الجزائر وإحتلال عدد من الموانئ الهامة إلا أنه لم يكن من السهل إخضاع القبائل العربية والبربرية فى الداخل . إذ ابرم الأمير عبد القادر مع الفرنسيين إتفاقية فى عام ١٨٣٧ وبمقتضاها أعترف الأمير بسلطة فرنسا على الجزائر ووهران ، فى نظير أعتراف فرنسا بسلطة الأمير على القسم الأكبر من وهران وكل إقليم يتطرى أى على مساحة توازى ثلثي المساحة السكائية للجزائر

باستثناء الصحراء إذ لم يحتفظ الفرنسيون إلا بعدد من المراکز الساحلية مع الأراضي المحيطة والتي تختلف كل منها عن الأخرى من حيث الإتساع ، وكانت الجزائر أكبر المناطق الساحلية حيث أنها ضمت سهل المتيجة . هذا وقد تخلت فرنسا عن بعض الحصون التي كانت قائمة في داخل أراضي الأمير وأهمها قلعة تلمسان المشهورة .

وقد أتبع الفرنسيون سياسة صارمة في إقتلاع القبائل من أماكنها بالقوة ووضع مستعمرين أوروبيين محلهم ، غير أن ذلك لم يكن حلا محقولا للمشكلة الاستعمارية إذ لم يكن من الميسور طرد جميع العرب والبربر نحو الصحراء وكان من الضروري إحتلال الجبال والسهوب الداخلية ووضع خطة شاملة لتوزيع القلاع والحصون في أنحاء البلاد .

وبفضل الامتيازات التي أعطيت للمهاجرين أخذ يفد على الجزائر عدد كبير من المدنيين الأوروبيين ، والن ثم قفز عدد المستوطنين في الجزائر من ٢٨ ألفاً في عام ١٨٤٠ ألفاً إلى ١٠٩ ألفاً في عام ١٨٤٨ . ومن بين هؤلاء كان ٥٠ ألفاً من الفرنسيين أي أن ما يزيد على نصف المستوطنين كانوا ينتمون إلى بلدان أخرى وقد أتوا في لغالب من الطبقات الدنيا في بلدان البحر المتوسط مثل إيطاليا ومالطة وأسبانيا . وقد أحتفظ الأسبان الذين كانوا أغلبية ساحقة في وهران بكيانهم ولم يندمجوا مع الجماعات الفرنسية (١) .

وقد صاحب هذه الهجرة الكبيرة الاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وخصوصاً بعد أن أصدر الفرنسيون قانوناً في عام ١٨٤٥ يخول لهم حق الاستيلاء على أراضي القبائل العاصية وأراضي « المرش » والتي تعنى في

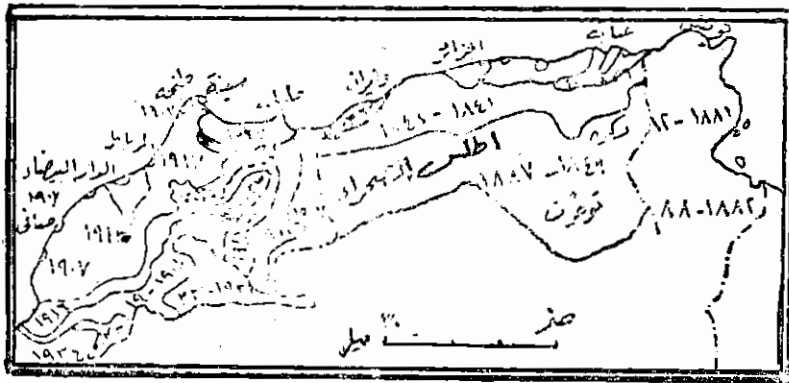
شمال إفريقيا مراعى القبائل التى تستغلها فى سبيل الانتفاع . ذلك إلى جانب أستيلاتهم على أراضى الدوسين ، وأراضى الدولة ، والأوقاف ، وأملاك الحبوس ، وقد بلغ مجموع الأراضى التى صادرتها الحكومة من القبائل العاصية حوالى نصف مليون هكتار .

وقد زاد تيار الهجرة بعد عام ١٨٤٨ فارتفع عدد المهاجرين من ١٣١ ألفاً فى عام ١٨٥١ إلى ٢٩٥ ألف عام ١٨٧٠ ومع هذه الزيادة أخذ التفاوت بين عدد الفرنسيين والأوربيين يتسع فمن جملة المستوطنين فى عام ١٨٧٠ لم يزد عدد الفرنسيين عن ١٣٠ ألفاً . وقد واجهت فرنسا كثيراً من المشاكل الاقتصادية من جراء فتح باب الهجرة أمام المستوطنين الأوربيين وطرد الجزائريين من أراضيهم الزراعية نحو الصحراء . وقد كانت النتائج الاقتصادية للاستعمار الفرنسى فى الجزائر حتى عام ١٨٧٠ تافهة ويؤيد ذلك أن الجزائر لم تصدر إلى فرنسا سوى كميات ضئيلة من القمح والحبوب رغم أن تعريفة جمركية خاصة قد تقررت بين البلدين منذ عام ١٨٥١ لى تسهل للمستوطنين بيع منتجاتهم والسبب أن السلطات الفرنسية بعد أن صادرت المساحات الشاسعة من الأرض وعجزت عن أستغلالها وذلك فى عام ١٨٥٤ دعت أصحابها لى يعودوا للعمل فيها كأجراء ولكنهم كانوا يرفضون وكان ذلك عاملاً لأضعاف الإنتاج ذلك بالإضافة الى أنه مع التكاليف الباهظة التى أقتضاها الاستعمار لم تستطيع منتجات الجزائر أن تنافس مثيلاتها فى فرنسا .

وقد بلغ الاستعمار الفرنسى فى الجزائر دورته فى الفترة ما بين عامى ١٨٧٠ و ١٩١٤ اذ تمكنت فرنسا من القضاء على مقاومة القبائل الجزائرية فى عام ١٨٧٩ ومن ثم أصبح من الممكن أستعمار السهول الشمالية التى تستقبل قدراً منتظماً من المطر الشتوى ، إقليم النل ، والنى أجلبت القبائل عنها وضمها الى

حكومة فرنسا المدنية . أما عن بقية الجزائر فكان من الصعب السيطرة عليها وكان ذلك سببا في عدم رغبة الفرنسيين في الهجرة الى تلك المناطق (شكل ٢٤).

على أى حال فقد سادت سياسة أدماج الجزائر في فرنسا ولا سيما في الفترة ما بين عامي ١٨٧١ و ١٨٩١ وكان من أهم أهداف سياسة الإدماج هو فتح أراضي الجزائر كلها للاستعمار الأوربي بعد انكاش المناطق العسكرية وجعلها قاصرة على الصحراء والواحات فحسب . ومن ثم فقد وجهت فرنسا جل اهتمامها في هذه الفترة إلى تهجير اعداد كبيرة من الفرنسيين إلى الجزائر لكي يخلقوا نوعاً من التوازن بين أعدادهم واعداد العناصر الأوربية الأخرى في الجزائر وقد واكبت هذه السياسة الاستيلاء على أراضي سكان الجزائر وإغراء المهاجرين بالثروة التي لا تتوفر في أوطانهم الأوربية .



شكل ٢٤ - اخضاع الاوربيين لبلاد المغرب

على أى حال فقد بلغ معدل الهجرة السنوية من دول أوروبا إلى الجزائر في الفترة ما بين ١٨٧١ و ١٨٨١ حوالي ١٢ ألف سنويا كما بلغ عدد الفرنسيين المهاجرين حوالي نصف عدد جملة المهاجرين في عام ١٨٨٠ والذين بلغ عددهم حوالي ٣٥٠٠٠٠ مهاجر بينما كون الأسبان والايطاليين والمالطيين النصف

الآخر (١) . ومعنى ذلك أن الفرنسيين لم ينجحوا في هذه الفترة من تغليب عنصرهم على العناصر الأوربية الأخرى رغم أن حكومة فرنسا وجدت في الجزائر المهاجر الطبيعي الذى تستطيع أن تعوض به سكان الألزاس واللورين عما فقدوه من أملاك فنظمت لهم مراكز زراعية ورحلت على حسابها حوالى ١٠٨٣ أسرة منهم ، ولكن لوحظ فيما بعد أن حوالى ثلث هؤلاء المهاجرين أستقروا فقط في الجزائر في حين عاد الباقون إلى فرنسا (٢) . هذا مع ملاحظة أنه كلما زاد المهاجرين نجاحا في خلق المزارع وإقامة الخزانة وإنشاء الطرق ومد السكك الحديدية لزيادة بغض السكان الأصليين لهم المتركزين في أراضى فقيرة . وهكذا احتفظ الأوريون من الأجناس الأخرى بأغلبية في الجزائر إلى أن تدخلت فرنسا بواسطة التشريع فحاولت في عام ١٨٨٩ أدماج الأوريين في الجنسية الفرنسية من جهة والحد من هجرة لعناصر غير الفرنسية من جهة أخرى وذلك على اعتبار أن كل مولود في الجزائر يحمل اصلا الجنسية الفرنسية ما لم يطلب عند بلوغه الرشد الاحتفاظ بجنسيته الأصلية (٣) .

وما هو جدير بالذكر أن النجس القانونى لم يفلح في أدماج اليهود من الناحية الاجتماعية في البيئة الفرنسية ، كذلك أحتفظ الأسبان والجماعات الإيطالية بتقاليدهم الخاصة ولا سيما وأن تركّز الجماعات الأخيرة في قسنطينة جعلهم يشعرون بتضامن من أشقة ثم خارج الجزائر ولذلك ظهر بينهم نزعه

(١) رولاند أوليفرس . ١٩٢٢ .

(٢) صلاح العقاد - ص . ١٥٩ .

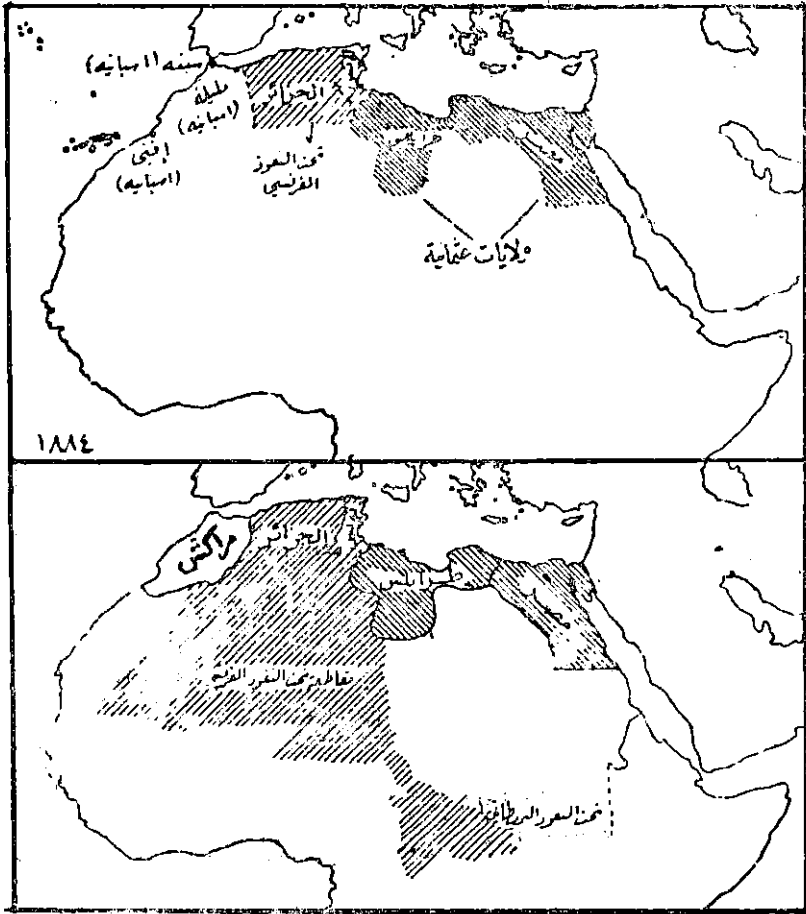
(٣) نتيجة لهذا الرسوم ارتفع عدد الفرنسيين في الجزائر من ٤١٨ و ١٩٥ نسمة في عام ١٨٨١ الى ٩٣١ و ٥٦٢ في عام ١٩١٠ بينما يرتفع عدد الأوريين بما فيهم الطليان والأسبان من ١٨١٣٥٤ الى ١٨٩١٢ في عام ١٩١١ .

سياسة انفصالية لم يوجد لها نظير لدى الاسبان في وهران .

ولم يقتصر النفي الذي أتاب الجزائر في هذا الوقت على أعداد كبيرة من الاوربيين بل أيضا كان هناك تغيراً جزئياً آخر حدث بالنسبة لتوزيع الاراضى الزراعية . ففي عام ١٨٧١ ، كان لدى الإدارة الفرنسية في الجزائر ٢٠٠ ألف هكتار أضيف إليها ٥٠٠ ألف هكتار أخرى صودرت بعد الثوره الجزائرية في عام ١٨٧١ ، ومع ذلك لم تكف فرنسا بهذه المساحة بل استولت على نحو ٤٠ بالمئه من ملكيات الجزائريين نتيجة لنظام الملكية العقارية الجديدة الذى سنته في عام ١٨٧٣ (١) . وهكذا انتشرت المراكز الاستعمارية فى مناطق لم تشهدا من قبل مثل وادى الشلف فى وهران والصمان وسطيف . وبلغ مجموع ما أنشئ من قرى أوربيه نحو ٢٦٤ قرية فى مدى عشر سنوات (شكل ٢٥) .

هذا ولم تقم مراعى الاطلس الجنوبيه من استغلال المستعمرين . أما الغابات فقد أعلنت ملكاً للدولة ، وأصبحت الادارة الفرنسيه تستغل منتجاتها وأهمها أعشاب الحلفاء لحسابها الخاص .

وقد أسفرت سياسته فرنسا عن أنتشار الاستيطان الاوربي فى الجزائر حيث تركز المستوطنين فى المدن وكونوا أغلبية السكان فى مدينتى وهران والجزائر وذلك لوجود دوائر الحكومه هناك وهى قاصرة على الاوربيين ولقيام الغالبية منهم بالعمل فى مجال الصناعات، ذلك بالاضافه إلى أنهم تغلغلوا أيضاً فى القطاع الزراعى فقدّر عدد المشتغلين به فى العقد الرابع من القرن العشرين بحوالى ٣٧٠ ألفاً من بين ٩٠٠ ألف وبلغ مجموع الملكيات الزراعيه التى بيد المستوطنين ١/١



شكل (٢٥) شمال افريقية في الفترة ما بين عامي ١٨٨٤ و ١٨٩٠

الأراضي الصالحة للزراعة ولكنها تزيد عن تلك النسبة من حيث الانتاج ، فقد قدر انتاج الهكتار الذي يستغله المستوطن بحوالى $\frac{1}{8}$ نظيره في يد الجزائري^(١)

(١) المرجع السابق ص ١٧١ .

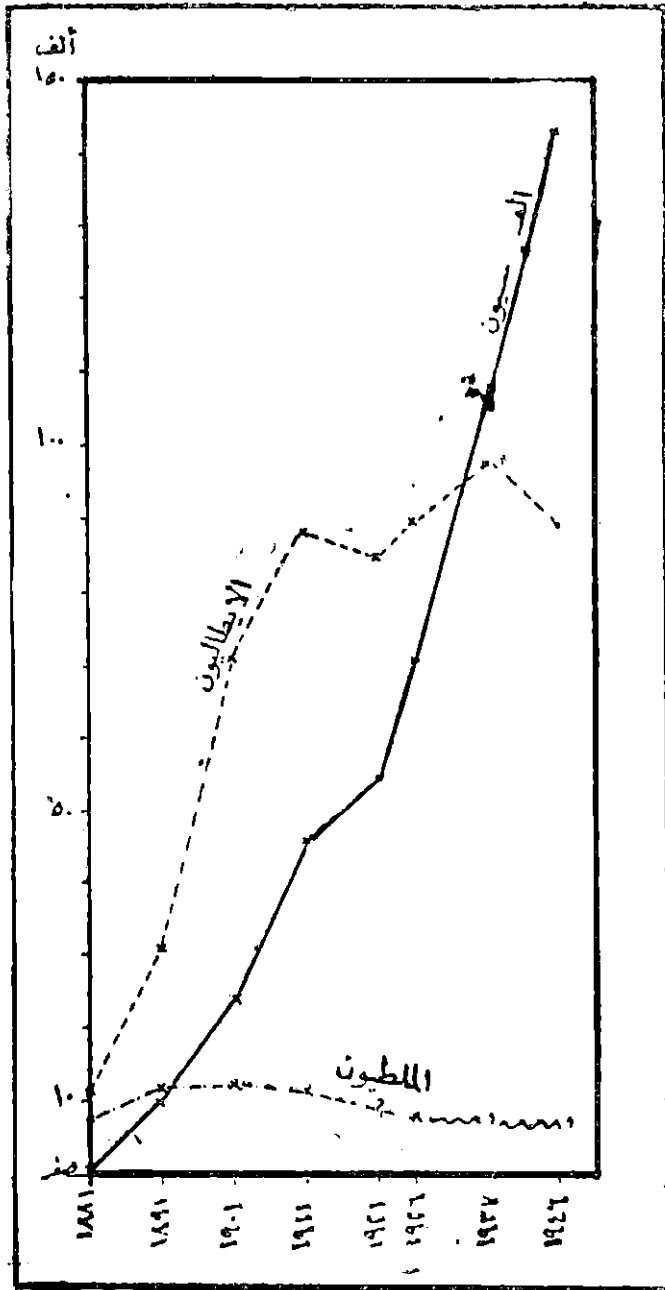
الفرنسيون في تونس

بمجرد أن احتل الفرنسيون تونس في عام ١٨٨١ أخذوا يفكرون في أحسن الوسائل لهجرة العنصر الأوربي إليها واستيطانها . ورغم التسهيلات العديدة التي منحت للمستوطنين من أجل امتلاك الأرض إلا أن عدد المهاجرين لفرنسيين كان قليلا إذ أن أغلبهم كان ينتمى إلى كبار الراساليين الذين يشترون مساحات واسعة من الأرض ويؤجرونها للسكان الاصليين أو الاوربيين من اجناس أخرى . ومن ثم فقد ظل الايطاليون محتفظين بالاغلبية بين طوائف المستوطنين رغم اغرائهم بالنجنس بالجنسية الفرنسية لان الحكومة الايطالية تدخلت في الامر إلى أن اتاحت هزيمة ايطاليه في الحرب العالمية الثانية لفرنسا تنفيذ سياستها هذا ويبين (شكل ٢٦) تزايد الاوربيين بمختلف جنسياتهم من الفترة ما بين عامي ١٨٨١ و ١٩٤٦ .

هذا ويجب ملاحظة أنه نظرا لضعفه كثافته السكان في تونس عند فرض الحماية عليها فإن سياسته الهجرة الاوربيه كانت شديدة الخطورة على تونس التي لم يزد عدد سكانها حينئذ على مليون ونصف نسمة (١) كان معظمهم يتركز في الاقاليم الساحليه بينما كان الداخل مقفرا من السكان . ويبدو أن استيلاء الاوربيين على قسم كبير من الثروة الزراعيه ومعظم الصناعات ثم الثروة المعدنيه بأكملها قد حال دون تقدم التونسيين المادى .

وقد ضم الفرنسيون في عام ١٨٩٢ الاراضى البور إلى مملكه الدوله ومن ثم وضعوا أيديهم على مساحات شاسعه في الجنوب من صفاقس حيث استطاع

(١) Raymond (A) La Tunisie - Qu'a sais-je ? presses Universitaires de France, 961, p 44.



الهجرة الأوربية الى تونس من الفترة ما بين ١٨٨١-١٩٤٦

الأوربيون أن يشاركوا في إنتاج الزيتون وهو من أهم موارد السكان الأصليين قبل الحماية . وقد استمرت الحماية على اتباع سياسته أعتصاب الاراضى حتى بلغ ما يمتلكه الاوربيون ما يعادل في مساحة الاراضى المزروعة لنى تقدر مساحتها حينئذ حوالى ٣٠٠٠ و ٨٦٦ هكتار . ومع ذلك فإن نصيب الاوربي في المنتجات الزراعية كان نحو ٣ بالمئة من مجموع الثروة الزراعية مع ملاحظة أن المستفيعين بهذه القيمة لا يريدون على خمسة الآف شخص ، بينما يعتمد معظم لشعب التونسى في معاشه على ثروة بلاده الزراعية .

الفرنسيون والاسبان في مراکش

أحتفظت القبائل المغربية باستقلالها حتى عام ١٩٠٢ وذلك بسبب منافاه الدول الاوربية غير أن بريطانيا وفرنسا وصلنا إلى وفاق فى عام ١٩٠٤ . واشترت فرنسا سكوت الالمان بتنازلها عن جزء كبير من أرض الكونفو لمستعمرة الكاميرون الالمانية ومن ثم خلا الجو لفرنسا واسبانيا لاقسام مراکش (١) وكانت منطقة النفوذ الاسبانية حسب اتفاهيه عام ١٩٠٤ تشمل القسم الشمالى من مراکش الذى تحتل الجزء الاكبر منه سلسلة جبلية يفصلها وادى غماره إلى كتلين شرقية وتعرف بالريف (٢) وغربية وتعرف بالجباله أو البقاله والمنطقة الاخيرة أوفر مطراً وأخصب تربة من المنطقة الاولى .

أما من ناحية الاستغلال الاستعمارى فقد أعتبر الفرنسيون مراکش سوقاً

(١) حسن صبحى — التنافس الاستعمارى الأوربى فى المغرب (١٨٨٤ - ١٩٠٤)

الاسكندرية ١٩٦٥ من ٦١ •

(٢) يبدو أن كلمة الريف مستمدة من المعنى الشائع لها فى المغرب وهو يدل على طرف الشيء أو نطاقها الخارجى . وبلاد الريف بالحق المحدود الآن تمتد بمحاذاة البحر الى مسافة طولها ١٢٠ ميلا وعرضها ٢٥ ميلا •

رائجة لبضائعهم ذلك إلى جانب أن مستوطى الجزائر أخذوا في استغلال اقليم المولوية في شرق مراکش، كما وفد عدد كبير من فرنسا على سهل الشاوية اخصب مناطقتها وامتلكوا منها مساحات واسعة . وبدأت بعض المزارع الأوربية تنتشر حول مدينتي فأس ومكناس ولكنهما لم تتوغل وراء هذه المناطق إلا بعد أن أستتب فيها الأمن .

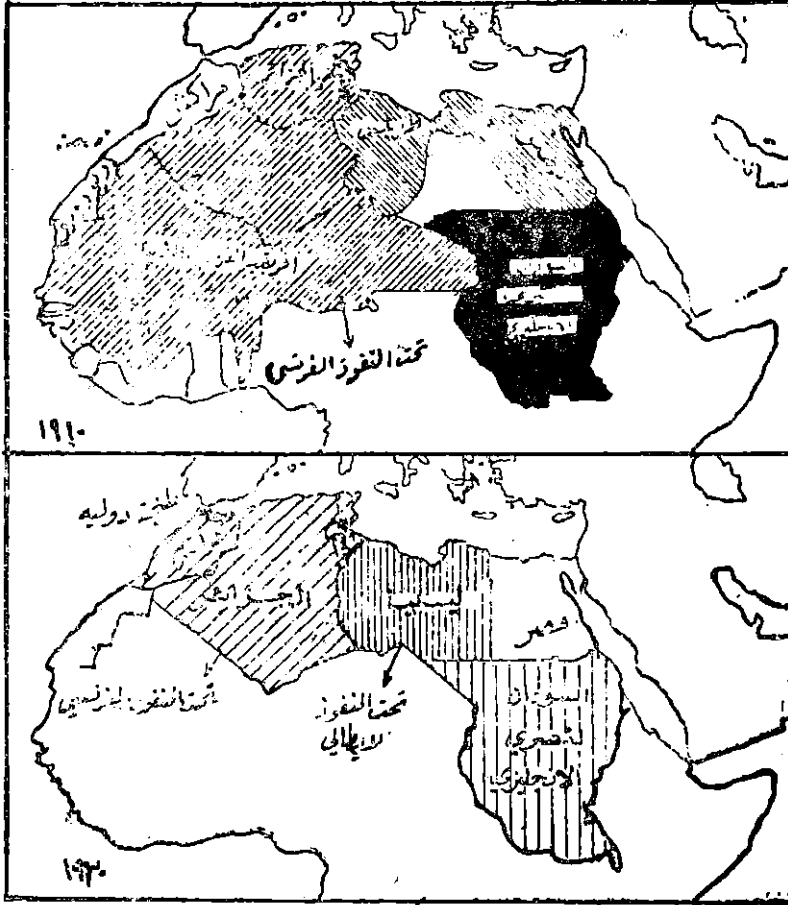
ولعل من أهم الصعاب التي واجهت الاستعمار الزراعى في مراکش هو أن معظم الأراضى كانت ملكا مشاعاً للقبائل أو موقوفة ومن ثم فخوفاً من إثارة الرأى بانتزاع ملكية الأراضى الأخيرة أصدر الفرنسيون فى عام ١٩١٩ مرسوما بمقتضاه يجوز استغلال أراضى القبائل غير المزروعة فى مقابل ايجار اسمى .

وقد تبع ذلك فى أثناء العقد الرابع من القرن الحالى نشاط حركة الاستعمار الحر حتى بلغت الملكيات الزراعية الأوربية فى أوج اتساعها نحو مليون هكتارا وهى مساحة كبيرة نسبياً حيث أن مجموع الاراضى الزراعية فى مراکش لا يتجاوز خمسة ملايين هكتارا . هذا مع ملاحظة أن الزراعة فى مراکش تعتمد على تنظيم دقيق لتوزيع المياه ومن ثم فكثيراً من الاضطرابات وقعت نتيجة الادارة للبلاك الفرنسيين عن توزيع المياه .

الاطاليون فى ليبيا

حتى عام ١٨٧٩ لم يكن هناك من دول شمال إفريقيا من أصبح مستعمرة فرنسية سوى الجزائر ، أما بقية شمال إفريقيا فلم تكن قد خضعت بعد للنفوذ الاوربى . فيما عدا بعض بوادر التدخل الاوربى فى مصر وتونس والذى انتهى باحتلال الانجليز لمصر فى عام ١٨٨٢ وفرنسيين لتونس فى عام ١٨٨١ . أما ليبيا فقد اتجهت ايطاليا لغزوها واقطاعها من الامبراطورية العثمانية المتداعية وذلك فى عام ١٩١١ بعد أن دفعها المد الاوربى فى شمال شرق إفريقيا واجبرها

لفترة ما على حصر مستعمرتها في لساحل الحار الجاف في أرتريا والصومال
(الشكل ٢٧) .



شكل (٢٧) دول شمال افريقية في الفترة ما بين عامي ١٩١٠ - ١٩٣٠

وقد كانت مستعمرة ليبيا الإيطالية ضمن مناطق الصراع الانجليزى الإيطالى
فوضعت تحت الادارة العسكرية البريطانية فى عام ١٩٤٢ وبعد ذلك بتسع
سنوات كونت اجزاءها الثلاثة طرابلس وبرقة وفزان مملكة متحدة على رأسها

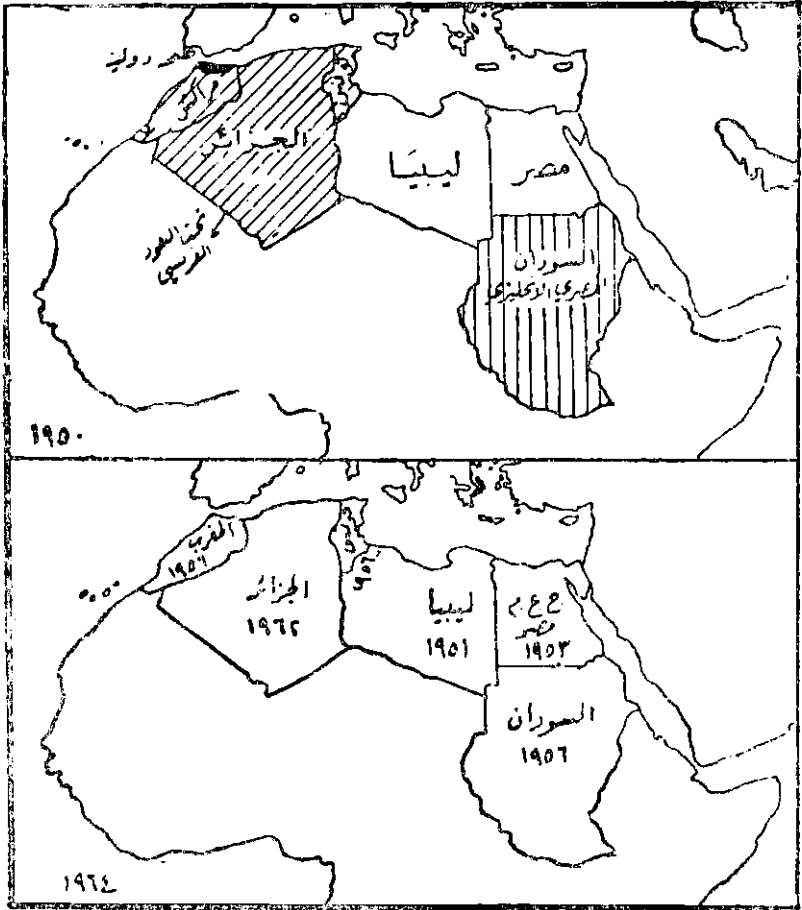
الملك أدريس السنوسى الفائد الروحى لطائفه لسنوسيه التى لعبت دورا هاما فى مقاومته الاحتلال الإيطالى .

استقلال دول شمال افريقية

كانت الفترة ما بين عامى ١٩١٤ و ١٩٣٩ هى الفترة التى قبض فيها الاوربيون على مجربات الامور فى دول شمال إفريقيا . إذ لم يكن هناك أى دولة فى مركز المسؤولية الحقيقية . وقد تأثرت الاحداث فى شمال إفريقيا فى خلال القرن العشرين بأمرين هامين أولهما نمو القوميه العربيه وثانيهما لصراع السياسى بين الدول الاوربيه . فقد كانت جيوش الحلفاء تحارب جيوش دول المحور على طول الساحل فى شمال إفريقيا فى الفترة ما بين عامى ١٩٤٠ و ١٩٤٣ ، كما كان البريطانيون يعملون على تحطيم الامبراطورية فى شمال وشرق إفريقيا . (شكل ٢٨) .

وقد كانت لهذه الحروب أثرا غير مباشر فى استقلال اقطار شمال إفريقيا ، فلقد انتهت الحماية البريطانيه على مصر فى ١٩٢٢ حيث أصبحت منذ ذلك التاريخ مصر مستقلة اسميا إذ كانت الجيوش البريطانيه لاتزال فى السويس ، ومن ثم فقد عقدت المعاهدة المصريه الانجليزيه فى عام ١٩٣٦ و بمقتضاها انسحبت جيوش الاحتلال إلى نطاق ضيق على جانبى قناة السويس وأخيرا خرج البريطانيون من منطقه القتال فى عام ١٩٥٦ . أما بالنسبه لفرنسا فى المغرب الكبير ، فقد كانت الجزائر — كما سبق ذكرنا — تعتبر جزءا من فرنسا من الناحيه النظرية على الأقل إذ كانت البلاد تحكم لصالح المستوطنين الاوربيين الذين لم يعطوا أى فرصه إقتصاديه للجزائريين الذين أغتصبت اراضيهم ومن ثم بدأ تيار متدفق من الهجرة الجزائريه إلى فرنسا ابتداء من عام ١٩١٢ .

وقد كانت الجزائر وتونس مسرحا لعمليات حربه واسعه . ففى خلال فترة



شكل (٢١) دول شمال افريقية من عام ١٩٥٠ الى ١٩٦٤

الاحتلال الالماني القصير لتونس اطلق سراح بورقيبه الذي قبض عليه حينما تزعم القبائل لثائرة ضد فرنسا ، ولكن في عام ١٩٤٣ عاد الفرنسيون للسلطة مده ومن ثم اتجهت تونس نحو مصر بعد تكوين جامعه الدول العربية . وقد بدأت حركه المقاومه الفرنسيه منذ عام ١٩٥٢ وبعد عامين من حرب العصابات

وافق الفرنسيون على منح تونس الحكم الذاتي ، وفي عام ١٩٥٧ أصبحت تونس جمهورية .

أما في الجزائر فقد أعلنت جبهة التحرير الجزائرية الحرب العنيفة على الفرنسيين في عام ١٩٥٤ وكان من نتيجة ذلك أن أعترفت فرنسا في عام ١٩٥٩ بحق الجزائريين في تقرير المصير (١) ، ونجحت الحكومة الفرنسية في عام ١٩٦٢ في إعلان وقف إطلاق النار وإعلان استقلال الجزائر .

أما في مراکش فتمد كان الوضع السياسي بها مختلفا عن تونس والجزائر فعندما وصل الفرنسيون إليها في عام ١٩١١ كان نفوذ السلطان مقصوراً على السهول إذ أن إخضاع القبائل الجبلية لم يتم إلا في عام ١٩٣٤ . على أي حال لم تبدأ حركة الاستقلال إلا بعد أن تم إنشاء دولة بالمعنى الصحيح . ففي عام ١٩٥٥ قامت ثورة في مراکش تطالب بعودة سلطانها . وقد رأى الفرنسيون عدم جدوى معارضتهم فاعيد السلطان إلى عرشه واعترف بالاستقلال إلزاماً لمراكش عام ١٩٥٦ وتمكنت مراکش بعد ذلك بقليل من استعادة مدينته طنجة والمحمية الإسبانية .